المطالع فتدبر ومنهم من قال انها وان كانت موجبات صادقة لا يقتضي الا تصور
الموضوع حال الحكم كما في السوالب من غير فرق ولا يخفى انه مصادم للضرورة
لان الربط الايجابي مطلقا يستلزم وجود الموضوع واستثناء قضية دون قضية
تحكم ومنهم من قال ان الحكم على الافراد الفرضية المقدرة الوجود
والقضية حقيقية كما قال مثلا ما يتصور شريك البارى ويفرض
صدقه اى صدق هذا العنوان ممتنع في نفس الامر ولا يذهب
عليك انه يلزم ان يكون ثبوت الصفة اريد من ثبوت الموصوف
فان الامتناع متحقق ثابت في نفس الامر بخلاف الافراد فانها
فرضية فحسب وهذا انما يرد لو جعل القضية بتية ولو جعلت غير
بتية كما ظهر من كلام المحقق الدواني فلا يرد بل يرد عليه انه خلاف
ما ينساق اليه الذهن فتدبر النكتة الثانية الاتصاف الانضمامي
وهو ما كان بانضمام الصفة الى الموصوف يستدعي تحقق الحاشيتين
في ظرف الاتصاف ان خارجا ففي الخارجي وان ذهنا ففي الذهن
هذا ما هو المشهور واستدل به بعض اجلة المتاخرين على ان الصورة
موجودة في الخارج وقال لها اعتباران اعتبارها من حيث قيامها بالذهن
ومعروضيتها للعوارض وبهذا الاعتبار موجودة في الخارج لذلك
وليترتب الاثار عليها واعتبارها من حيث هي مع قطع النظر عن العوارض
وهي بهذا الاعتبار معلومة وموجودة في الذهن ولم يحفظ ان الذهن
ايضا متصف به فان حلول التشخص مستلزم لحلول الطبيعة وقد صرح
به الفاضل الجونفوري المحمود وايضا يترتب عليه الاثار وهي لوازم الماهية
فالصورة الشخصية ومعلومها سواء فما وجه الفرق وتحقيق المقام ان

من

من المعادم الضرورة نحوا من الوجود وآثارها غير لوازم الماهية ثم بعد
التفتيش يظهر نحو آخر من الوجود بحيث لا يترتب عليه تلك الآثار
الضرورية وان كانت يترتب عليه آثار آخر ولوازم الماهية كالجسم المتحيز
المتحيز ولا شك ان الصورة الذهنية لا يترتب عليها آثار ماهياتها
فان صورة الجسم غير متحيزة وصورة النار غير محرقة فيكون موجود
ذهنية ولا نعني بالوجود الذهني الا هذا واما مطلق الآثار فعسى ان لا يخلو
عنه موجود ما واما الاتصاف الانضمامي الخارجي ان اريد به كون الموصوف
في الخارج بحيث انضم اليه الصفة فمن البين ان ذلك لا يستدعي وجود
الصفة فيه فان من الجائز ان لا يترتب عليه آثار الماهية المذكورة بل البرهان
تشاهد عليه اللهم الا ان يراد بالوجود الخارج الوجود خارج الاذهان
سوى الموصوف وح لا ينفع لبعض الاجلة وان اريد به كون في الموصوف
الخارج بحيث ينضم اليه الصفة فيه فعسى ان لا يكون بين الخارجي و
الذهني انحصار فان من الجائز ان يكون الموصوف في الخارج وينضم اليه
الصفة بحيث لا يترتب عليه الآثار كما في اتصاف العقل بالصورة العقلية
هذا كله ان اريد بالاتصاف الحلول مطلقا وان اريد به تعلق خاص
بحيث يحمل به مشتق الحال على المحل فاتصاف الذهن ليس اتصافا ولا
شبهة في انحصاره ان الخارجي بكلا المعنيين مستلزم لوجود الصفة فيه
ولا شبهة في انحصاره في الخارجي والذهني فان قلت يحمل على الذهن مشتق
الصورة وهو العالم فيكون الذهن متصفا بها قلت الصورة علة و
منشأ لحصول صفة انتزاعية وهي العلم والانكشاف والذهن
متصف بها وهي مشتقها عليه لا مشتق الصورة كيف ومشتق صورة